Journal Of the Iraqia University (70-1) November (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

موقف السياسة الأردنية من قرار تقسيم فلسطين تشرين الثاني ١٩٤٧

م. د. احمد مري البنداوي
مديرية تربية الرصافة الثالثة

The position of Jordanian politics regarding the decision to partition Palestine in November 1947

Instructor Dr Ahmed Mary Al-Bandawi
Rusafa Third Education Directorate
alndawy408@gmail.com

الملخص

يُعد قرار تقسيم فلسطين من اهم القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، لان قسم فلسطين، وعلى أثر ذلك كانت الحرب العربية الإسرائيلية، فضلا عن ما ترتب عليه من قرارات كانت لصالح الصهاينة ، وكان موقف الأردني من قرار التقسيم ، مر بثلاث مراحل الأولى قبل تدويل القضية ، والثاني بعد تدويل القضية والمرحلة الأخيرة كان بتقسيم فلسطين ، وكان القرارات الحكومية او النواب بالضد من قرار التقسيم ، الا ان روية الملك تختلف عنها من خلال القبول بقرار التقسيم ، بسبب عدم مقدرة العرب في اتخاذ القرارات الجريئة التي تصب في مصلحة فلسطين

الكلمات المفتاحية: موقف، سياسة الاردن، القضية الفلسطينية، لجنة اليونسكوب، تقسيم

Summary

The decision to partition Palestine is considered one of the most important decisions issued by the United Nations, because it divided Palestine, and as a result there was the Arab-Israeli war, in addition to the resulting decisions that were in favor of the Zionists. The Jordanian position on the partition decision was that it went through three stages, the first before internationalization. The issue, the second after the internationalization of the issue, The last stage was the partition of Palestine, and the government decisions or representatives were against the partition decision, but the king's view differed from it by accepting the partition decision, due to the inability of the Arabs to make bold decisions that are in the interest of Palestine

Keywords: position, Jordanian policy, the Palestinian issue, the UNESCO Committee, partition

المقدمة

يُعد قرار لجنة اليونسكوب الخاصة بتقسيم فلسطين من اهم القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، لان قسم فلسطين، وعلى أثر ذلك كانت الحرب العربية الإسرائيلية، فضلا عن ما ترتب عليه من قرارات كانت لصالح الصهاينة. ولذا جاء البحث الموسوم (موقف السياسة الأردنية من قرار تقسيم فلسطين تشرين الثاني ١٩٤٧)، ولاسيما وان الاحداث الدولية مرت مراحل عدة والتي كانت منها المباحث ، اذ تناول المبحث الأول (موقف الأردن من فلسطين قبل تدويل قضيتها) ، اذ تناول موقف الأردن من المؤتمرات الدولية الخاصة بقضية الفلسطينية ولعل من ابرزها مؤتمر لندن الأول ١٩٤٦ ومؤتمر لندن الثاني ١٩٤٧ ، فيما تناول المبحث الثاني (موقف الأردن من تدويل القضية الفلسطينية)، ولاسيما بعد فشل الحلول الخاصة بالقضية تم تدويلها وتحويلها الى هيئة الأمم المتحدة من خلال تشكيل لجنة خاصة سميت لجنة اليونسكوب ، وتناول المبحث الثالث والأخير (مشروع تقسيم فلسطين وموقف الأردن منه)، وتناول الموقف السياسة الأردنية من قرار التقسيم والذي يتخلص بالموقف مجلس النواب والحكومة ، وكذلك موقف الملك عبدالله من قرار التقسيم.اعتمد الباحث على العديد من الوثائق التي عززت البحث لبيان السياسة الأردنية من قضية التقسيم.

المبحث الأول: موقف الأردن من فلسطين قبل تدويل قضيتها:

تمثلت سياسة الاردن الخارجية في المجال الدولي بالضد من تطلعات الصهاينة فيما هم عزموا عليه ، في توسيع نفوذهم والذي سانده الرئيس الامريكي هاري ترومان (Harry Truman) في حملته الانتخابية في ايلول عام ١٩٤٥ ، الذي وجه طلبا الى الحكومة البريطانية بالسماح لـ (١٠٠٠) الف يهودي صهيوني بالهجرة والاستيطان في فلسطين ، مستهدفا كسب الاصوات إلى جانبه ، اما الذي بعث الامير عبد الله برقية احتجاج ضد هذا الطلب بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٤٥ ، وعده امرا يقوض السلم الذي سعى له الرئيس السابق روزفلت (Roosevelt) والذي آزرته شعوب الامم المتحدة في نضالها من اجل اقرار السلم العالمي والاخذ بدعائم الاستقرار ، فبذلك عد الامير عبد الله طلب ترومان امرا مقلقا في منطقة (د. ك. و ملفات البلاط الملكي ملفة ٤٦٦٠/ ٣١١ الممثلية الدائمة للعراق في هيئة الامم المتحدة،، جريدة العراق العدد ٦٩٢٠ ٤ى ايلول ١٩٤٥)وطرح مندوب شرق الأردن محمد الشرقي في جامعة الدولة العربية وجهة نظر البلاد في الحقوق الفلسطينية، وايد شرق الأردن القرارات التي صدرت من الجامعة ومن اهمها:

١. تقديم مذكرة الى الولايات المتحدة وبريطانيا لخطورة الوضع في فلسطين من خلال استمرار عمليات الهجرة الصهيونية اليها ن وهذا مخالف للوعود التي قطعتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا الى العرب.

٢. تشكيل لجنة من الخبراء لمقاطعة المنتجات الصهيونية لتنفيذ المقاطعة.

٣. ضم فلسطين الى عضوية جامعة الدول العربية.

٤. تنظيم الدعاية لغرض التعريف بالقضية الفلسطينية.

٥. تكليف وفد من سوريا للاتصال بالأحزاب والجماعات الفلسطينية لتحشيد الراي العام (جامعة الدول العربية / الأمانة العامة إدارة شؤون فلسطين، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، الصادرة من الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثون، القاهرة، ١٩٦٧، صفحة ٤٥).الا ان هذه المذكرة لم تلقى اذان صاغية من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بل على العكس من ذلك قامتا بتأييد المد الصهيوني، وارسلت لجنة عرفة لجن تحقيق انجلو أميركية، والملفت للنظر ان اللجنة اشركت الولايات المتحدة مع حكومة الانتداب في فلسطين في موضوع القضية الفلسطينية (المحافظة، ١٩٧٣ ، صفحة ١٥٧)، وعملت اللجنة وبمساعدة الدولتين الى دويل القضية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وقامت اللجنة بتشكيل وفود ثلاثة وكان الثالث ذهب الى شرق الأردن ووصل الى عمان في ٢٠ اذار ١٩٤٦ وعقد اجتماعا برئاسة اللورد موريسون مع وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي، وقد اكد ان من حق الفلسطينيين في مطالبهم العادلة وإيقاف الهجرة اليهودية وإيقاف بيع الأرض الى اليهود، ويجب اعلان استقلال فلسطين، وان تعقد بريطانية معاهدة مع الفلسطينيين على غرار معاهدات العرب (حسين، ١٩٦٧، صفحة ٦٠). الا ان اللجنة خرجت بتوصيات خيبت امال الأردنيين والعرب ومتوافقة مع التطلعات الصهيونية ومن أبرز النتائج اللجنة هي:

١. فتح أبواب الهجرة الى مائة ألف مهاجر يهودي خلال سنة ١٩٤٦.

٢. الإبقاء على الانتداب لفلسطين حتى يتسنى الاتفاق بوضعها تحت وصاية الأمم المتحدة.

٣. الغاء جميع القيود على انتقال الأراضي من العرب الى اليهودرحبت المنظمات الصهيونية بهذا الا انها هاجمت اللجنة بعدم انشاء وطن قومي لليهود في ثنايا التوصيات، بينما استنكر الراي العام الأردني توصيات اللجنة، وبعث الملك عبد الله رسالة الى حكومة البريطانية حول تقرير اللجنة بتاريخ ٣ أيار ١٩٤٦ أشار الى سوء الوضع من خلال زيادة اعداد المهاجرين وتهويد فلسطين، وبعث برسالة الى خطورة الوضع وأشار فيه الى ان التوصيات اللجنة ينذر بالاضطراب والتصعيد وتهدد فلسطين هي قضية العرب من الدولي ويجر الى منازعات دامية (العرادي، ٢٠٠١، صفحة ١٣٦)وشارك الملك عبد الله في اول مؤتمر عربي على مستوى الملوك والرؤساء العرب واكد مع الحاضرين بان قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، ولذا وجود الاستقلال والحفاظ على عروبتها (أبو طالب، شباط ١٩٨٥، صفحة ٨٣)، وعملت الأردن من خلال رئيس الوزراء إبراهيم هاشم ووزير الخارجية محمد الشريقي في المؤتمر الذي عقد في حزيران ١٩٤٦، وتم تشكيل لجنتين لغرض الرد على اللجنة الانجلو أميركية، وتم تحميل بريطانيا مسؤولة الوضع في فلسطين، فضلا عن التأكيد بعدم احقية الولايات المتحدة الامريكية للمشاركة في وضع قرارات اللجنة (أبو صير، ١٩٧١، صفحة ٢٩٣).

أولا. مؤتمر لندن ١٩٤٦:على أثر الاحداث السياسية التي عصفت من جراء لجنة الانجلو أمريكية وردود أفعال العرب، دعت بريطانيا الى مؤتمر بين العرب واليهود لحل القضية الفلسطينية واحتواء المزيد من التوتر، توجه وزير الخارجية الأردنية لحضور اجتماع الإسكندرية من قبل الجامعة الدول العربية قبل التوجه الى لندن لغرض توحيد الجهود العربية، وتم توجيه الوفود بإيفاد مندوب من كل دولة الى لندن لغرض رفض فكرة تقسيم فلسطين، وان هذه الفكرة كانت مطروحة من قبل رئيس الوزراء البريطاني موريسون لغرض حل القضية الفلسطينية (د. ك. و. و، ملفات البلاط

الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٠، جامعة الدول العربية / تقارير الوحدة العربية)، وطلب الملك عبد الله تمثيل فلسطين في المؤتمر ، وقد استعرض الملك الى رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس من خلال رساله بعثها اليه مشير " ان ما يهدد فلسطين هو تهديد مباشر للأردن لان سلامتها بسلامة فلسطين ، وضرورة من يمثل فلسطين في الاجتماع للدفاع عن قضيتهم ، وارى الشخص المناسب محمد امين الحسيني ممثلا عنهم" (البخيت و اخرون، ١٩٩٧، صفحة ١٥٥).عقد المؤتمر في لندن في ١٠ أيلول ١٩٤٦ وتخلف عنه ممثلو فلسطين والوكالة اليهودية، ومثل رئيس الوزراء سمير الرفاعي وأشار في كلمة بلادة ان بلادة ترفض مشروع موريسون لان يهدف مصلحة اليهود، فضلا المصلحة البريطانية في التقسيم، وانه مكملا للأفكار التي جاءت بها لجنة التحقيق الانكلو أمريكية والمتعلقة بالهجرة اليهود الى فلسطين، مما يشكل خطرا على فلسطين والأردن (د. ك.و، و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٨٨٤، قضية فلسطين؛ صوت الأهالي (جريدة)، العدد ١٢٥٤، ٢٠ أيلول ١٩٤٦)عرف بالمشروع العربي يتضمن انهاء الانتداب البريطاني وإعلان فلسطين دولة دستورية ديمقراطية وتعقد مع بريطانيا اتفاقية ومعاهدة لتوثيق العلاقة الودية بينهما وضمان تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الأقليات، وضمان حرية الأماكن المقدسة والمحافظة عليها، فيما قدمت الوكالة الصهيونية مشروعا يقضي بتكوين دولة مستقلة لليهود بنسبة ٦٥٪ من الأراضي الفلسطينية تشمل الجليل والنقب وسهول المناطق الغربية والساحلية ، وإعطاء العرب المناطق الجبلية الشرقية ، وبنسبة الى الأماكن المقدسة تكون صفة دولية مع إعطاء بريطانيا قواعد عسكرية لها في هذه الأماكن (العرادي، ٢٠٠١، صفحة ١٤١)لم ترحب بريطانيا بالمشروع العربي وطلبت تأجيل المؤتمر، وبين الملك عبد الله، ورأينا التسويف من قبل البريطانيين وتأجيل في مؤتمر لندن، فيما القى وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي في مؤتمر جامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٦، والذي أشار الى أهمية الدفاع عن فلسطين وابعاد خطر الهجرة الصهيونية والتصدي لها (العرادي، ٢٠٠١، صفحة ١٤٢)، وخرج المؤتمر بمذكرة احتجاج وجهة الى الحكومة البريطانية لتساهلها في استمرار الهجرة الى فلسطين (الزمان (جريدة)، العدد ٢٧٩٢، ١٧ كانون الأول ١٩٤٦).

ثانيا. مؤتمر لندن الثاني كانون الثاني ١٩٤٧:عقد المؤتمر في لندن في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٧، ومثل الأردن رئيس الوزراء سمير الرفاعي، وكانت بريطانيا دعت الهيئة العربية في فلسطين للحضور ورفضت الوكالة اليهودية الحضور لعد قناعتها بان المؤتمر يحقق مشاريعها، وعرضت بريطانيا في هذا المؤتمر مشروعا جديدا عرف مشروع بيفن والذي يتضمن استمرار الانتداب لمدة خمس سنوات وانشا مناطق عربية ويهودية تتمتع باستقلال الذاتي في نطاق دولة موحدة مركزية، ورفض المشروع من قبل العرب (مهنا، ١٩٧٨، صفحة ٨٩). وقدم العرب مذكرة الى بريطانيا وتضمنت الاتي:

١. استقلال فلسطين كاملة غير مجزاه.
٢. وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين.
٣. حماية الأراضي العربية (د. ك. و.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٤٨٤٨ / ٣١١، فلسطين).

وأعرب بيفن عن اسفه بعدم التوصل الى حل بين العرب والوكالة اليهودية، وكان ذلك امام مجلس العموم البريطاني وأوصى برفع القضية الى الأمم المتحدة من اجل التسوية المشكلة (د. ك. و.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٤٨٤٨ / ٣١١، فلسطين).

المبحث الثاني: موقف الأردن من تدويل القضية الفلسطينية:

وجهت بريطانيا طلبا الى الأمين العام للأمم المتحدة تريجفلي لدرج القضية الفلسطينية ضمن جدول اعمال الجمعية العامة ، فضلا عن تأليف لجنة من اجل التحقيق في المسالة وعرض نتائجها على الهيئة ، وتألفت لجنة تحقيق دولية من السويد وهولندا وكندا وأستراليا والاورغواي ويوغسلافيا ، وقامت اللجنة بزيارة عدد من البلاد العربية وسميت لجنة اليونسكوب ، وقد توجهت اللجنة الى عمان بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٤٧ ، وبين رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي ان أساس المشكلة هو وعد شخص من دولة اجنبية عن فلسطين في حق تأسيس وطنا قوميا لشعب غريب عن فلسطين ، وان فلسطين عربية ويجب على الأمم المتحدة ان تنظر في تقرير مصير فلسطين وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين اليهود (د ك و و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان)وقدمت للجنة تقريرا فيه انحياز الى الوكالة اليهودية، وينص على إقامة دولتين عربية ويهودية على ان تكون موحدتين اقتصاديا، والاقتراح الثاني هو إقامة دولة اتحادية فيدرالية خلال مدة انتقالية تبقى بريطانيا مسؤولة عنها امام هيئة الأمم ورفعت التوصيات في اب ١٩٤٧، الا ان هذه المقترحات قوبلت باستياء شعبي (العرادي، ٢٠٠١، صفحة ١٤٨).

وايدت الأردن المقترح العراقي الذي ناقش القضية الفلسطينية في مؤتمر صوفر بلبنان، والذي أشار المقترح الى ان فلسطين جزءً لا يتجزء من الامة العربية، لأنه اهل لان يتمتعوا بحقهم في الحرية والاستقلال، واما وضع بعض الغرباء الخاليين خططاً للمجيء الى فلسطين واحتلالها، فلا

يمكن ان يعد الا حركة عدوانية وخرقا لمبادئ السلم ودكا لقواعد العدل والديمقراطية (مذكرة العراق عن قضية فلسطين، وزارة الخارجية، ١٩٤٧، صفحة ٣). والدعوة الى التمسك بمقررات مؤتمر بلودان*. (برقاوي، في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ٢٠٢١، صفحة ٨٤)وقدم صالح جبر مقترحا بإلغاء الامتيازات النفطية في كل من العراق والسعودية والدول التابعة الى جامعة الدول العربية التي فيها امتيازات في حالة تقرر الأمم المتحدة قرار في غير صالح العرب في فلسطين، فضلا عن استخدام القوة النظامية لدى الجامعة الدول العربية لمجابهة الصهيونية في فلسطين (حمدان، ٢٠١٣ ، صفحة ٣٨٦)، وقد عارض هذا الاقتراح العراقي الأردني رئيس وزراء مص محمود النقراشي، وفضل الوقوف بجانب السعوديين التي رفضوا القرار (الاخبار (جريدة)، العدد ٢٠٦٨، ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٧)وعلى أثر مؤتمر صوفر تم تشكيل لجنة فنية عسكرية وقدمت تقريرها الى جامعة الدول العربية في مؤتمر عالية، اذ قدرت هناك ٦٠ ألف مقاتل صهيوني بكافة العصابات وانهم مدربين ومنظمين ومزودين بأسلحة حديثة، وخطورة هذا الوضع على العرب الفلسطينيين، ورحب الملك عبد الله في موضوع مساعدة فلسطين واستعداد الأردن في وضع الإمكانيات المادية والبشرية في خدمة القضية الفلسطينية (الماضي و موسى، ٢٠١٧، صفحة ٤٦٦).

المبحث الثالث: مشروع تقسيم فلسطين وموقف الأردن منه:

وضعت اللجنة (اليونسكوب) اللجنة الدولية المكلفة من قبل الأمم المتحدة تقريرها في ١٦ أيلول ١٩٤٧، وتم مناقشته، وانتهى المناقشات بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وتضمنت خطة التقسيم، وطرق تنفيذها ما يلي:

١. انهاء الانتداب على فلسطين، والانسحاب منها تدريجياً في موعد أقصاه الاول من آب ١٩٤٨.

٢. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية والحكم الدولي العام بمدينة القدس، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات لبريطانية، على ألا يتأخر ذلك عن الأول من تشرين الأول ١٩٤٨.

٣. تسلم إدارة فلسطين بالتدريج الى (لجنة الأمم المتحدة لفلسطين)، وعلى سلطة الانتداب ان تنسق خططها للانسحاب مع خطط اللجنة لتسليم المناطق التي تم الجلاء عنها وإدارتها.

٤. تختار اللجنة وتنشأ في كل دولة مجلس حكومة مؤقتا يخضع لتوجيه اللجنة العام، ويكون للمجلسين أثناء فترة الانتقال سلطة كاملة في المناطق التابعة له، وبشكل خاص القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

٥. تهمد الحكومة الانتقالية الى اجراء انتخابات، ولا يتأخر ذلك عن شهرين من انسحاب القوات البريطانية

٦. تضع الجمعية التأسيسية المنتخبة في كل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت (البكاء، ٢٠٠١، صفحة ١٩٠)نص قرار التقسيم على قيام اتحاد اقتصادي بين الدولتين والقدس، ويؤسس مجلس اقتصادي مشترك لهذا الغرض يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين وثلاثة أعضاء أجانب تعينهم الأمم المتحدة يمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية، وليس كممثلين لدولهم، وتكون وظيفة المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي، ووضع الخطط لغرض الإنماء الاقتصادي أيضاً. على أن تؤخذ قراراته بالأكثرية، وتتعهد الدولتان بتنفيذ قراراته، ويحق للمجلس، في حالة تقصير إحدى الدولتين، أن يقرر بأكثرية من أعضائه، وتكون مسؤولية إصدار العملات المتداولة في الدولتين ومدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وأعطى الحق لكل دولة في إدارة مصرفها المركزي الخاص.

ونص قرار التقسيم على أن يكون للقدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين لها مجلس وصاية يقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الأمم المتحدة، ويقوم بوضع دستور للمدينة خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع وفي مدة أقصاها الأول من تشرين الأول ١٩٤٨.اما الحدود الدولتين فقد حدد قرار التقسيم الحدود وهي:اولا. الدولة العربية: أصبحت الدولة العربية بموجب قرار التقسيم مكونة من أربعة أجزاء ، هي الجليل الغربي، ويضم مدن الناصرة وعكا وشفاعمرو. والمنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالا الى مدينة بئر سبع جنوباً، ومن نهر الأردن شرقاً إلى سفوح الجبال غرباً في أقضية جنين وطول كرم والله ، ويضم مدن جنين ونابلس وطول كرم وقلقيلية واللد والخليل وأريحا ورام الله. اما أقسام من أقضية المجدل وبئر سبع والفالوجة ثانيا. الدولة اليهودية تضم ثلاثة أقسام من أراضي فلسطين هي القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) ، يحده من الشمال والغرب الحدود اللبنانية ، ومن الشرق الحدود السورية وشرق الأردن . ويضم حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان ، حيث يمتد خط الحدود الى قمة جبال الجليوع ووادي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي. والجزء اليهودي الساحلي الذي يمتد من نقطة ميناع القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب ، تاركاً ياما قطاعاً تابعاً للدولة العربية. واقسام من أقضية المجدل وغزة وبئر السبع ، باستثناء المدينة ، وجميع النقب والعقبة وقسم من البحر الميت حتى نقطة عين جدى شمالا.ثالثا. حدود القدس: وتتكون منطقة القدس الدولية من بلدية القدس بحدودها

المعروفة في ذلك الوقت ، مضافاً اليها القرى المجاورة، أبعدها شرقاً أبو ديس ، وجنوباً بيت لحم. وغرباً عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا (البكاء، ٢٠٠١، صفحة ١٩٣).الموقف الفلسطيني من التقسيم كان موقف عرب فلسطين من التقسيم هو اعلان الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على قرار التقسيمواعرابا عن تمسكهم بحقوقهم، وعملت المنظمات الصهيونية الى القيام بأعمال إرهابية، وقد تصدى لها الفلسطينيون، فضلا عن قيام المتطوعون العرب والفلسطينيين بشن هجمات وتكللت هذه الهجمات بالنجاح (قاسمية، ١٩٧٥، صفحة ٤٩).

الموقف الصهيوني من التقسيم عبرت القيادة الصهيونية عن ترحيبها بقرار التقسيم، وأعلنت إقراره دون ان تتخلى عن أهدافها التي أعلنتها صراحة، وهي إقامة (دولة يهودية) في فلسطين باسرها، وعبر اليهود عن سرورهم وابتهاجهم بصدور قرار التقسيم بالتظاهرات التي خرجت في مدن فلسطين، واخترقت الاحياء العربية كجزء من ممارسات الاستفزاز، وقد شارك بعض أفراد القوات البريطانية فيها، ورفع المتظاهرون العلم البريطاني إلى جانب العلم الصهيوني (الغوري، ١٩٧٨، صفحة ١٢٤)موقف الأردن من تقسيم فلسطين: أشار النائب الأردني في مجلس النواب الأردني عاكف الفايز مانصه " ان ماقرته منظمة الأمم المتحدة من الموافقة على مشروع التقسيم بطريقة تعسفية وبدون احترام اغلبية السكان يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ومخالفة لميثاق الهيئة نفسها ..." (العطواني، ٢٠١١، صفحة ٧٩)، فيما بين النائب امين أبو الشعر ان قرار التقسيم يكون بيع، وطالب النائب وصفي ميرزا بمؤتمر شعبي عام لبحث القضية الفلسطينية على المجلس" وأشار رئيس مجلس النواب ان ما يقره المجلس يمثل راي الشعب الأردني لان المجلس يمثل الشعب (العطواني، ٢٠١١، صفحة ٨٠)، وقد أشار النائب المعاضة سعيد المفتي وهو يمثل لسان حالة المعارضة البرلمانية وقال ما نصه " يعلم الجمع باستغراب وبلغ مسامعهم لأسف الشديد وبدهشه متناهية ما قرره ممثلو القوات الغاشمة في الغرب الخاص بتمزيق فلسطين ان قراراً مجحفاً كشف حقيقة المدنية الغربية في القرن العشرين ، وبين وجه من اقبح الوجوه شكلاً تلك المدنية التي كلنا نرى بظواهرها ازهاراً وورد ، واسفرت عن انيابها الشنيعة حول فلسطين، ولا يسعى الاستنكار الشديد على التواطي والمؤامرة في اقرار قرار لم يصادف مثله في التاريخ وقرار أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه كارثة قوية على بلد مقدس مثل فلسطين" ، فيما يبين النائب عبد الحليم النمر الحمود ، نائب السلط وعضو الكتلة البرلمانية المستقلة المعارضة " مهما قلنا في صبور هذا الحل وظلمه فلا ارادنا نقول الا معاداً أن الأمم المتحدة لو عرفت أننا نجد في الدفاع عن حقنا وأن في أقوالنا العزم الصادق وأن في وعيدنا التنفيذ الاكبر لما خاطر بعض الدول لمصلحة عندنا بل لتدبرت الهيئة الامر واستأذنت فيه وفكرت واطالت التفكير حتى تقع على حل فيه بعض رضا العرب" ، وأشار النائب شفيق ارشيدات نائب اربد وعضو الكتلة البرلمانية " استمع الشعب الاردني لمزيد من الاسى وعظيم الكراهية الاغشم قرار دولي في التاريخ الحديث اصدرته عصابة الامم المتحدة على البشر بتمزيق فلسطين العربية المقدسة لأجل قررت شر ذمه من هيئة الأمم المتحدة , وتحت تأثير الضغط الروسي والاميركي اعطاء فلسطين لليهود ولكنهم جهلوا تأثير قرارهم هذا وماذا تعني عندنا فلسطين ذلك الجزء العربي الذي امتزجت ارضه بدماء اجدادنا الا فلتعلم هيئة الأمم والعلم الروسي والامريكان , أننا سنعلنها حرباً مقدسة شعواء وستروي ارض فلسطين مرة أخرى بدمائنا وستملئ شعابها وسهولها نحن بعد اليوم لا نؤمن بالسياسة وبالأساليب السياسية ولا بوعود ولا قول السياسيين المدارين للظروف أننا نريد عملاً مستعجلاً من أجل فلسطين.اما بالنسبة الى موقف الحكومة فقد أكد سمير الرفاعي الى ان الحكومة ترفض القرار وهي مع الشعب والعمل من اجل عروبة فلسطين، ودعا مجلس الامة الى أهمية الجهاد والدفاع عن عروبة فلسطين ورفض تقسيم فلسطين وتأييدها الى القرارات التي تتخذها جامعة الدول العربية ولاسيما في مسالة الدفاع عن فلسطين، واكد رئيس الوزراء سمير الرفاعي الى ان موقف الحكومة وعلى راسها الملك عبد الله تحذر من خطورة الوضع ومحاولة تمزيق فلسطين ومن العواقب التي ستترتب على وجود اليهود في فلسطين (العطواني، ٢٠١١، صفحة ٨٢).موقف الملك عبد الله من التقسيم:كان رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي يؤيد القرار الجمعي العربي في موضوع التقسيم، وكان رؤيته واضحة في مجلس النواب الأردني، وكذا الحال في المؤتمرات العربية الرافضة الى مشروع تقسيم فلسطين، ومثل الأردن في مؤتمر القاهرة لجامعة الدول العربية الذي ناقش مشروع قرار مجلس الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، وكان من المؤيدين الى قرار رفض التقسيم، وعندما عاد الى الأردن طلب من الملك عبد الله الاستقالة معللا استقالته لظروف صحية، فضلا عن إعادة النظر في وزارته لانها لم تكن متفقة مع رؤيته وسياسة الملك ، لان الملك كان يرغب في مشروع التقسيم وكان رئيس الوزراء سمير الرفاعي يتفق مع ممثلو الدول العربية في رفض قرار التقسيم ، وكانت هذه الاختلافات سببا في الاستقالة في السابع والعشرون من كانون الأول ١٩٤٧ (علي، ١٩٩٦، صفحة ٦٧)، ويشير رئيس التشريفات الملكية هزاع المجالي " ان الملك طلب من رئيس الوزراء سمير الرفاعي دعم مشروع التقسيم فلسطين" (الازيرجاوي، ٢٠١٥ ، صفحة ٥٦). ويضيف عبدالله التل الى ان الملك عبد الله مرتبطا ضمنيا مع البريطانيين بالاعتراف بتقسيم فلسطين الذي تؤدي الى تهويدها، ولذا فان الموافقة على الاستقالة رئيس الوزراء سمير الرفاعي ، وتكليف توفيق أبو

الهدى ، فهو شخص قوي يستطيع تنفيذ السياسة التي يرغب بها الملك فضلا عن القضية الفلسطينية وكان هذا التكليف بدعم البريطاني الى شخصية توفيق أبو الهدى ، لأسباب يراها عبدالله التل ومنها :

١. انه الشخص الوحيد الذي يستطيع إرهاب الشعب الفلسطيني أطول مدة ممكنة، ريثما تنفذ بريطانيا تهويد فلسطين.

٢. تولى رئاسة الوزراء والدفاع معا مما يؤثر كثير على الراي في البلاد.

٣. لم يذكر في برنامجه السياسي اثناء التكليف مشروع التقسيم ولم يتعرض له، في مرحلة تعد صعبة جدا والشغل الشاغل للأردن والبلاد العربية هذا الموضوع.كل هذا النقاط الذي اشرها على تكليف توفيق أبو الهدى حسب وجهة نظر عبد الله التل (التل، ١٩٩٠، الصفحات ٤١-٤٢)

بينما يؤكد رئيس التشريفات الملكية هزاع المجالي الى ان الملك كان من اشد الناس تقديرا لعواقب التقسيم الوخيمة ومناقضة للأهداف القومية، وكان يعرف العرب لم يكونوا في وضع يمكنهم من فرض رأيهم او تنفيذ مشيئتهم، ولذا كان يرى القبول التكتيكي بالتقسيم، وكان يوضح الى المسؤولين بهذا الرأي، لان ذلك هو اقل ضرر من النتائج الذي يقوم بها المتعطفون على القضية الفلسطينية ويصرون على رأيهم (التل، ١٩٩٠، الصفحات ٤١-٤٢). وكان هزاع المجالي يؤيد هذا الراي ويرى ان التسوية السلمية لمشكلة التقسيم والقضية الفلسطينية بصورة عامة وهي الوسيلة التي يراها مجدية ومنطقية لتامين أكبر قدر من الممكن لقضية الفلسطينية بشكل خاص والحقوق العربية بشكل عام حتى يتسنى الى العرب عندما تأتي الفرصة لأخذ حقوقهم كاملة في القضية الفلسطينية (التل، ١٩٩٠، الصفحات ٤١-٤٢).وكان في قرار التقسيم تأليف لجنتين الأولى وكانت خماسية لغرض تنفيذ قرار التقسيم وتألفت هذه اللجنة من الدول بوليفيا وتشكوسلوفاكيا والفلبين والدنمارك وبنما ، وقد واجهت اللجنة رفض من العرب في التعاون والتفاوض معها ، الامر الذي أدى الى عدم الاتصال بها ، وبقيت تجتمع في لندن ترسم لنفسها سياسة العمل لتنفيذ قرار التقسيم ، وادركت ان مهمتها مستحيلة بدون اللجوء الى القرار القوة ، ولذا طالبت من مجلس الامن الدولي ارسال قوة دولية الى فلسطين لتساعد اللجنة على تنفيذ التقسيم وعارضة الولايات المتحدة الامريكية ذلك لأنها كانت تريد فرض اليهود وسيطرتهم على فلسطين .

اما اللجنة الثانية وهي لجنة مستقبل القدس، وقامت اللجنة بنشر مسودة لدستور وضعته لمنطقة القدس وهو مؤلف من عشرة بنود وقدمتها الى اللجنة العاملة في مجلس الوصايا الأولى ومن اهم بنودها:

١. انتخاب حاكم للمنطقة على ان تكون مدة خدمته ثلاث سنوات، وان لا يكون من العرب او اليهود.

٢. يمنح الحاكم سلطات واسعة، ولا يكون خاضعا الا لمجلس الوصايا الدولي.

٣. تجريد منطقة القدس من السلاح وجعلها منزوعة السلاح.

٤. تأليف مجلس تشريعي ينتخبه سكان المدينة، والمنتخبون يكون عددهم ٤٠ عضوا ينتخب العرب ١٨ عضوا وينتخب اليهود مثلهم ويضاف أربعة اخرين من سكان المدينة.واقترحت اللجنة ان تضم المدينة الى الاتحاد الاقتصادي، وتكون اللغتان العربية والعبرية اللغتين الرسمتين في البلاد (التل، ١٩٩٠، صفحة ٤٣)الموقف العربي من التقسيم:لم تسفر المؤتمرات التي عقد من اجل حل القضية الفلسطينية، بالمقابل العصابات الصهيونية وبمساعدة من قوات البريطانية تقوم بتجريد العرب من حق الدفاع عن أنفسهم، واستنكرت الحكومات العربية قرار الأمم المتحدة، الامر الذي قامت باتخاذ خطوات مهمة منها تشكيل هيئة عسكرية لغرض اعداد الشعب الفلسطيني والخطوات العملية التي منها تشكيل أفواج من العرب من المتطوعين وسميت بجيش الإنقاذ واوكلت المهمة الى فوزي القاومجي وقوة أخرى بقيادة عبدالقادر الحسيني وسمت قوة التي يقودها الحسيني قوة الجهاد المقدس ، وتقرر ان ترابط جيوش عربية نظامية معها وتكون على حدود فلسطين (موسى، ١٩٩٧، صفحة ٣٣)وكان جامعة الدول العربية عقدت اجتماعا للجنة السياسية في القاهرة أوائل شهر شباط لمناقشة التدهور الأمني في فلسطين ، وعارضت الأردن تشكيل إدارة محلية تستلم الأجزاء التي تنسحب منها بريطانيا ، وأشار رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ان هذا الاجراء يسبب تشتيت جهود المعمولة من اجل التدخل في الوقت المناسب ، وواصل المجلس اجتماعاته واصدر قرارات مهمة منها ضريبة انقاذ فلسطين وتخصيص وجمع التبرعات على المستوى الشعبي من اجل الدفاع عن فلسطين ، وكذلك السماح للحكومات العربية بأرسال المتطوعين والمرور عبر اراضيها وكان الأردن احد الممرات الرئيس للمتطوعين العرب والسماح لهم ، وعين اللواء الركن إسماعيل صفوت مدير للحركات التي يعدها وينظمها للدفاع عن فلسطين ، وكذلك لجنة تدعى لجنة فلسطين برئاسة عبد الرحمن عزام امين الجامعة العربية ويكون مقرها الأمانة العامة (موسى، ١٩٩٧، صفحة ٣٦).وكانت في فلسطين وخلال المدة الواقعة ما بين قرار التقسيم والانسحاب البريطاني من فلسطين بعد انتهاء الانتداب في ١٥ أيار ١٩٤٨ مصادمات ما بين العرب والصهاينة، وكانت على شكل مجاميع صغيرة غير منظمة وثائرة تحاول تحقيق انتصارات ميدانية، ولذا كانت العمليات التي يقومون بها ضد اليهود عمليات بسيطة بسبب انها ذات تأثير محدود، فضلا عن استخدام الاسلحة البسيطة وكذلك هناك رابطة القربى او العزوة في ضرورة

الدفاع عن النفس والممتلكات (الازيرجاوي، ٢٠١٥ ، صفحة ٦٢)وارعبت هذه الصهاينة الامر الذي أدى الى التحرك على الصعيد الدولي بمن اجل فرض التقسيم بالقوة، وظهر ذلك من خلال تصريح مندوب الولايات المتحدة الامريكية في الأمم المتحدة اذ أشار " ان من واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام، ولذا نطلب من الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها والا خسرت هيبتها الدولية اما المجتمع الدولي " (قاسمية، فلسطين في مذكرات القاوقجي، ١٩٧٥، صفحة ٤٩)وأخيرا ينبغي التطرق إلى آخر المشاريع التي اقترحت للتقسيم بعد أن نجحت الصهيونية يه في القامة دوائها بالفعل، وهو مشروع الوسيط الدولي الذي عينته ة العامة للأمم المتحدة بعد قرارها إيقاف (لجنة فلسطين تم اختيار انوار الكونت فولك برنانوت السويدي لهذه المهمة، وقد زود بصلاحيات واسعة لإعادة النظر في التقسيم، والتوصية بمشروع جديد، وبعد سلسلة من اللقاءات مع مختلف الأطراف قلم مشروعه في السابع والعشرين من حزيران بشكل مقترحات غير نهائية وأهم ما جاء فيها:

١. تؤلف فلسطين التي نص عليها الانتداب سنة ١٩٢٢، أي فلسطين وشرق الأردن اتحاداً يضم دولة عربية وأخرى يهودية.

٢. تعيين الحدود بين الدولتين بواسطة وسيط دولي، وعلى أساس المقدمات التي يقدمها، ومتى تم الاتفاق على ذلك تؤلف لجنة فنية لرسم هذه الحدود (البكاء، ٢٠٠١، صفحة ٢٧٠)يضاف الى ذلك ان بريطانيا أعلنت انهاء سوف تنهي انتدابها على فلسطين، في أيار ١٩٤٨، مما زاد التوتر في الصفوف العربية، الامر الى تشكيل جيش عربي ويترتب عليهم تقدير الموقف العربي الحربي واقترح الملك عبد الله خلال لقاءات العربية ان يتولى الجيش الأردني لوحدة قتال اليهود على أساس ان الأردن في ذلك الوقت لم تكن عضوا في هيئة الأمم المتحدة وهي في حل من مسؤولية ، ونشبت بعد قرار التقسيم نهاية عهد وبداية عهد (نهاية مرحلة من مراحل الحركة القومية العربية الفلسطينية، وبداية من كفاح الشعب العربي الفلسطيني من اجل حقوقه القومية)ويشير عبد الله التل حول ظروف التي رافقت الأوضاع السياسية في الأردنية تأثيرها على القضية الفلسطينية ، اذ يشير ما نصه " عندما عقدت الحكومة الأردنية معاهدة مع بريطانيا في ١٩٤٨ جعلت الأردن مستعمرة بريطانية وكان لها الأثر الحاسم في كارثة فلسطين ، وذلك عندما قام كلوب باشا التي كانت له اليد الطولى في حل قوة الحدود شرق الأردن من ضباط وجنود من مختلف البلاد العربية واغلبهم من فلسطين وشرق الأردن وتنفيذ السياسة الاستعمارية ، الا انهم كانت لهم وقفة في احداث العراق سنة ١٩٤١ عندما زحفوا الى العراق مع كلوب باشا وتمردوا عليه واعلنوا العصيان وظل كلوب باشا يذكر ذلك باليوم الأسود في تاريخه ، وصدر امرا بعدم تجنيد أي ضابط او جندي من الذين تركوا الحدود اثناء الاضطرابات في العراق ، وتم إعادة هذه القوة ، الا ان كلوب باشا خشى ان تعاد الكرة مرة ثانية ولاسيما وانها في مرحلة ما قبل الانسحاب البريطاني تقوم بمساعدة المناضلين من العرب ، ولذا ادرك خطورتها وعمل الى حل هذه القوة خوفا تسري العدوى الجيش الأردني اليهم ، واقنع المندوب السامي البريطاني في الأردن بحلها ،واعلن المندوب السامي حلها بوقت قبل اعلان الانهاء الانتداب على الأردن ، وامر بحل هذه القوة دون ان يكون لدى الحكومة الأردنية علما بقرار الحل، مع العلم ان الحكومة الأردنية تساهم بنفقات القوة وكانت فلسطين وجامعة الدول العربية في اشد الحاجة الى تلك القوة ، يضاف الى ذلك فان بريطانيا عملت بتزويد اليهود كميات كبيرة من الأسلحة قبل اعلان انها الانتداب على فلسطين " (التل، ١٩٩٠، الصفحات ٤٨-٤٩)

الخاتمة

عملت السياسة الأردنية الخارجية في موضوع القضية الفلسطينية الى التصدي الى وقف الهجرة الصهيونية، وكان الأمير عبد الله يُعد ذلك امرا مقلقا ويقوض السلم في فلسطين، وعملت السياسة الأردنية الخارجية الى تأييد قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية ومنها ضم فلسطين عضوا في الجامعة، فضلا عن التعريف بالقضية الفلسطينية من خلال تنظيم الدعاية لها.وشجع الوضع الدولي الصهاينة الى المزيد من الهجرة في ظل بقاء الانتداب البريطاني على فلسطين من قبل لجنة الانكو أمريكية، والرفض العربية، وحذر الملك عبد الله الحكومة البريطانية من تهويد فلسطين الامر الذي تنذر بالخطر والزيادة في التصعيد.نستنتج من البحث ان القضية الفلسطينية مرت بثلاث مراحل وكان في كل مرحلة من هذه المراحل موقفا للأردن فيها وكانت بشكل الاتي: أولا. مرحلة الأولى: وكانت هذه المرحلة هي قضية لم تخرج من طبعها المحلي، على الرغم من الخلافات العربية والمهاجرين من الصهاينة وعملت بريطانيا الى عقد مؤتمرات أهمها مؤتمر لندن الأول سنة ١٩٤٦، ومؤتمر لندن الثاني سنة ١٩٤٧، من اجل حل القضية الفلسطينية ولكن بالشكل الذي يوافق المشروع الصهيوني ولاسيما اللجنة التي رفضتها العرب لجنة الانكو أمريكية، والتي سهلت تدفق اعداد المهاجرين من الصهاينة الى فلسطين، وكان موقف الأردني هو دعم فلسطين ورفض تدفق المهاجرين الصهاينة الى فلسطين.ثانيا. المرحلة الثانية: وهي مرحلة تدويل القضية الفلسطينية وخروجها من الطابع المحلي الى الطابع العالمي وعرضها على الأمم المتحدة وتشكيل لجنة دولية سميت (اليونسكوب)، وكان موقف الأردن هو رفض إقامة دولة يهودية لأنها منحت من شخص أجنبي ليهود في ارض وشعب غريب عنهم، الا ان اللجنة قدمت تقريرها الذي يخاف اراء العرب من خلال إقامة دولتين عربية ويهودية، مما أدى الى استياء عربي ومنهم

الأردن الذي اعتبر فلسطين جزءً لا يتجزء من الامة العربية، وايد كل المقترحات العراقية في مؤتمر صوفر من خلال الغاء الامتيازات النفطية للدول التي تتعاون مع إقامة دولة اليهودية ، وأشار الملك عبد الله الى وضع كل الإمكانيات المادية والبشرية في خدمة القضية الفلسطينية .ثالثا. المرحلة الثالثة: عندما صدر قرار التقسيم بالرقم ١٨١ في٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، رفضت فلسطين هذا القرار، فيما رحبت الصهاينة في هذا القرار على الرغم من انها لم تعده الحل المثالي لها، الا انها رحبت في هذه المرحلة.وكان الموقف أردني فيه تباين، اذ ان المجلس النواب الأردني والحكومي رفض قرار التقسيم، وأشاروا الى انه سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ومخالفا لميثاق هيئة الأمم المتحدة، فيما يرى الملك عبد الله انه قرار مهم في هذه المرحلة لان العرب لم يكونوا في موضع فرض رأيهم او تنفيذ مشيئتهم، ولذا كان يرى القبول التكتيكي بالتقسيم هو الحل الأمثل للقضية.

المصادر

١. احمد برقاوي. (٢٠٢١). في الفكر العربي الحديث والمعاصر. دبي: دار كتاب للنشر والتوزيع.

٢. الاخبار (جريدة)، العدد ٢٠٦٨، ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٧).

٣. اميل الغوري. (١٩٧٨). ستون عاما على الحركة العربية الفلسطينية. بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع.

٤. جامعة الدول العربية / الأمانة العامة إدارة شؤون فلسطين، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، الصادرة من الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثون، القاهرة، ١٩٦٧.

٥. حسن أبو طالب. (شباط ١٩٨٥). مؤتمرات القمة العربية وتحديات العمل العربي المشترك. مجلة السياسة الدولية.

٦. خليل ضاحي محمد العطواني. (٢٠١١). موقف مجلس النواب الأردني من التطورات السياسية الخارجية ١٩٤٧-١٩٥٨. أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا .

٧. خيرية قاسمية. (١٩٧٥). فلسطين في مذكرات القاوقجي (الإصدار الثاني). بيروت: دار القدس.

٨. د. ك و و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان).

٩. د. ك. و ملفات البلاط الملكي ملفة ٤٦٦٠/ ٣١١ الممثلية الدائمة للعراق في هيئة الامم المتحدة،. (جريدة العراق العدد ٦٩٢٠ ٤ى ايلول ١٩٤٥).

١٠. د. ك. و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٠، جامعة الدول العربية / تقارير الوحدة العربية).

١١. د. ك. و.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم٤٨٤٨ / ٣١١، فلسطين).

١٢. د. ك.و، و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٨٨٤، قضية فلسطين؛ صوت الأهالي (جريدة)، العدد ١٢٥٤، ٢٠ أيلول ١٩٤٦).

١٣. الزمان (جريدة)، العدد ٢٧٩٢، ١٧ كانون الأول ١٩٤٦).

١٤. سليمان موسى. (١٩٩٧). أيام لاتنسى الأردن في حرب ١٩٤٨ (المجلد الثانية). عمان: مطابع القوات المسلحة الأردنية.

١٥. صالح مسعود أبو صير. (١٩٧١). جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن. بيروت.

١٦. ضياء كاظم العرادي. (٢٠٠١). سياسة الأردن الخارجية في عهد الملك عبد الله ١٩٤٦-١٩٥١. رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا.

١٧. طاهر خلف البكاء. (٢٠٠١). فلسطين من التقسيم الى أوسلو ٢ ١٩٣٧-١٩٩٥. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

١٨. عباد خلقي علي. (١٩٩٦). دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٣-١٩٥٨. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، .

١٩. عبد الله التل. (١٩٩٠). كارثة فلسطين (مذكرات عبدالله التل). عمان: دار الهدى للنشر والتوزيع.

٢٠. علي المحافظة. (١٩٧٣). العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧). بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع .

٢١. علي عطية كامل الازيرجاوي. (٢٠١٥). دور هزاع المجالي في السياسة الأردنية ١٩٤٧-١٩٦٠. رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ذي قار ، كلية الآداب.

٢٢. فاضل حسين. (١٩٦٧). تاريخ فلسطين السياسي تحت إدارة البريطانية. بغداد: مطبعة الحرية.

٢٣. محمد سعيد حمدان. (٢٠١٣). العلاقات العراقية السعودية ١٩١٤-١٩٥٣. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
٢٤. محمد عدنان البخيت ، و اخرون. (١٩٩٧). الوثائق الهاشمية/ أوراق عبدالله بن الحسين (الإصدار المجلد ٤). عمان: دائرة المكتبة الوطنية
٢٥. محمد نصر مهنا. (١٩٧٨). مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥-١٩٦٧. القاهرة.
٢٦. منيب الماضي ، و سلمان موسى. (٢٠١٧). تاريخ الأردن في القرن العشرين١٩٠٠-١٩٥٩ (الإصدار الاول). عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع،.
٢٧. مذكرة العراق عن قضية فلسطين. (وزارة الخارجية، ١٩٤٧). بغداد: مطبعة الحكومة.

هوامش البحث

* مؤتمر بلودان: مؤتمر عربي عقد بسبب الغضب الشعبي الناجم من قرار التقسيم الصادر في تموز من عام ١٩٣٧-إلى ثلاث مناطق: دولة يهودية ومنطقة انتداب بريطانية ومنطقة عربية، ونتيجة القرار قررت اللجنة العربية في فلسطين بعقد مؤتمر عربي عام للتحرك ضد قرار التقسيم، وان فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي، ورفض انشاء دولة يهودية، ورفض الانتداب

References

1. Ahmed Barqawi. (2021). In Modern and Contemporary Arab Thought. Dubai: Kitab Publishing and Distribution House.
2. Al-Akhbar (Newspaper), Issue 2068, October 22, 1947.
3. Emile Al-Ghouri. (1978). Sixty Years of the Arab Palestinian Movement. Beirut: Dar Al-Nahar Publishing and Distribution.
4. League of Arab States / General Secretariat, Department of Palestine Affairs, Resolutions of the Council of the League of Arab States on the Palestinian Issue, Issued from the First Session to the Thirty-Fifth Session, Cairo, 1967.
5. Hassan Abu Talib. (February 1985). Arab Summit Conferences and the Challenges of Joint Arab Action. International Politics Magazine.
6. Khalil Dahi Muhammad Al-Atwani. (2011). The Position of the Jordanian House of Representatives on Foreign Political Developments 1947-1958. PhD Thesis (Unpublished), Institute of Arab History and Scientific Heritage for Graduate Studies.
7. Khairiya Qasimiyya. (1975). Palestine in Al-Qawuqji's Memoirs (Second Edition). Beirut: Dar Al-Quds.
8. Department of Books and Documents, Royal Court Files, File No. 2706/311, Reports of the Iraqi Commission in Amman.
9. Department of Books and Documents. Royal Court Files, File No. 4660/311, Permanent Representation of Iraq to the United Nations, (Al-Iraq Newspaper, Issue No. 6920, September 4, 1945.
10. Department of Books and Documents, Royal Court Files, File No. 4680/311, Arab League/Arab Unity Reports.
11. Department of Books and Documents, Royal Court Files, File No. 4848/311, Palestine.
12. . Department of Books and Documents, Royal Court Files, File No. 4884/311, The Palestine Issue; Sawt Al-Ahali (Newspaper), Issue No. 1254, September 20, 1946.(
13. Al-Zaman (newspaper), issue 2792, December 17, 1946.(
14. Suleiman Musa. (1997). Unforgettable days of Jordan in the 1948 war (volume two). Amman: Jordanian Armed Forces Press.
15. Saleh Masoud Abu Sir. (1971). The struggle of the Palestinian people during half a century. Beirut.
16. Diaa Kazim Al-Aradi. (2001). Jordan's foreign policy during the reign of King Abdullah 1946-1951. Master's thesis (unpublished), Institute of Arab History and Scientific Heritage for Graduate Studies.
17. Taher Khalaf Al-Bakaa. (2001). Palestine from partition to Oslo 2 1937-1995. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah.
18. Ibad Khalqi Ali. (1996). Jordan's political role in the Arab League 1953-1958. Master's thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Arts. ,
19. Abdullah Al-Tal. (1990). The Palestine Catastrophe (Memoirs of Abdullah Al-Tal). Amman: Dar Al-Huda for Publishing and Distribution.
20. Ali Al-Muhafaza. (1973). Jordanian-British relations from the establishment of the emirate until the cancellation of the treaty (1921-1957). Beirut: Dar Al-Nahar for Publishing and Distribution.

21. Ali Attia Kamel Al-Azirjawi. (2015). The role of Hazza Al-Majali in Jordanian politics 1947-1960. Master's thesis (unpublished), University of Thi Qar, College of Arts.
22. Fadel Hussein. (1967). The political history of Palestine under British administration. Baghdad: Al-Hurriya Press.
23. Muhammad Saeed Hamdan. (2013). Iraqi-Saudi relations 1914-1953. Amman: Yaffa Scientific House for Publishing and Distribution.
24. Muhammad Adnan Al-Bakhit, and others. (1997). Hashemite Documents/ Papers of Abdullah bin Al-Hussein (Volume 4). Amman: National Library Department.
25. Muhammad Nasr Mahna. (1978). The Palestine Problem and the International Conflict 1945-1967. Cairo.
26. Munib Al-Madi, and Salman Musa. (2017). History of Jordan in the Twentieth Century 1900-1959 (First Edition). Amman: Jordanian Ward Publishing and Distribution House.
27. Iraq's Memorandum on the Palestine Issue. (Ministry of Foreign Affairs, 1947). Baghdad: Government Press.